القولُ الـمُتَمَّم
في بيان علل حَديثِ (أبِي ضَـمْـضَـم)

دكتور

أكرم رضوان فتح الله علي المكي

الأستاذ المساعد بجامعة أم القرى
قسم الدراسات الإسلامية بالكلية الجامعية بالليث

مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعدُ، فهذا جزء حديثي – لطيف – جمعتُ فيه طُرُقَ حديثٍ لُقِّبَ بحديث (عِرْضِ أبي ضَمْضَم)[1]، أو (حديث أبي ضمضم) أو حديث (المتصدِّقِ بعِرْضِه).

وقد رُوِّيناه مِن غيرِ وَجْهٍ عن ثابتِ بنِ أسلمَ البنانيِّ عن أنس بن مالك ﷺ قال: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ لأصحابه: (أَتَعْجَزُونَ أَنْ تَكُونُواْ مِثْلَ أَبي ضَمْضَمٍ، كانَ إذا أَصْبحَ قال: اللَّهُمَّ إنِّي قَد تَصدَّقتُ بِعِرْضِي على مَنْ ظَلَمَنِي).

وقد جعلَه لفيفٌ من العلماءِ دليلا على جوازِ التصدُّقِ بالعِرْضِ، والحثِّ على العفوِ عمن ظلم، محتجِّين به، مُسَلمين لثبوته، وقد رأيت علماء النقد قديما، وطلاب العلم حديثا يختلفون في الكلام على هذا الحديث، ما بين مُصَحِّحٍ ومضعِّفٍ، فعزمتُ على تحقيقِ القولِ الراجحِ فيه بتتبعَ سبيل أئمةِ الحديثِ في النقد، مُبيِّنًا فيه القولَ الراجحَ، إذ لم أجِدْ ما يَشْفِي

---

(١) لقَّبَه بذلك الذهبي في المغني في الضعفاء (٥٩٩/٢)، ولقبه الزبيدي في التاج (٣٩٧/١٨) بـ(حديث أبي ضمضم)، وقد ذكرتُ هذا الحديث ضمن الجزء الذي صنفته في (معرفة ألقاب الأحاديث) وهو نوع مبتكر من أنواع علوم الحديث لم أجد مَنْ سبقني إلى ذِكْره والتصنيف فيه فالحمد لله على فضله. ولم أجد أحدًا أفردَ هذا الحديث بالتصنيف، فليُضَفْ للقائمة التي جمعها الشيخ يوسف العتيق في جزئه الماتع (التعريف بما أفرد من الأحاديث بالتصنيف)، ط١ دار الصميعي بالرياض (١٤١٨هـ- ١٩٩٧م).

غُلَّتي، ويَرْوي ظَمَئِي في بيان عِلَله، فاستهديتُ ربي أن يعينَني على نيلِ شرفِ الترقي في خدمة سنةِ النبي ﷺ، وقد سلكت في تحقيق ذلك المنهجَ التالي:

- جعلتُ حديث أنس بن مالك ﷺ أصلا ننطلق منه.
- ترجمت للرواة باختصار، فيما اتفق على توثيقه أو تضعيفه، بينت – حسب اجتهادي– القول الراجح في الرواة المختلف عليهم ممن لهم أثر في الحكم على الحديث، وقد أطيلُ في تحريرِ الكلام على راوٍ ما أفاد ذلك في الترجيح.
- بينت الشواهد لهذا الحديث، والحكم على كل شاهد.
- بينت الحكم النهائي على الحديث.

ورتبتُه على مقدمة وتمهيد وستة أبواب وخاتمة.

أما المقدمة: فذكرت فيها الباعث على اختيار هذا الموضوع، وأهميته.

وأما التمهيد: فذكرت فيه من هو أبو ضمضم؟

وأما الأبواب الستة فذكرت فيها أوجه النظر في هذا الحديث أصلا وشاهدا، مع ذكر خلاصة القول في طرق الحديث، والحكم عليه.

وأما الخاتمة ففيها نتائج البحث، ثم صنعت فهرسا للمراجع، وآخر للموضوعات، وسميته (القول المتمم في بيان علل حديث أبي ضمضم).

وإلى الله الكريم المنان أرغب، ومنه أسأل وأطلب، أن يجعل سعيي فيه خالصا لوجهه الكريم، وزادا ليوم لقائه في جنات النعيم، وسببا لنيل شفاعة نبيه يوم نلقاه عند حوضه العظيم.

فإلى المقصود والله المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

تمهيد

مَنْ (أبو ضمضم)[1]

اختلف العلماء في (أبي ضمضم) على قولين:

القول الأول: أنه رجل من الأمم السابقة: يكني بأبي ضمضم غير منسوب.

رجَّحَهُ أبو بكر ابنُ فتحونَ (ت ٥١٩هـ)[2]، وأبو الفضل زين الدين العراقيَّ (ت٨٠٦هـ)[3] قال: هُوَ رجل مِمَّن كَانَ قبلنَا كَمَا عِنْد الْبَزَّار والعقيلي.

القول الثاني: أنه رجل من هذه الأمة وفي تعيينه قولان:

---

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر (١٦٩٤/٤)، وأسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير (١٧٧/٥)ط الفكر ، والجامع لما في المصنفات الجوامع من أسماء الصحابة الأعلام أو الفضل والأحلام، لأبي موسى الرُّعَيْنيّ (ت٦٣٢هـ)(٥٥/٦)، وتجريد أسماء الصحابة (١٨٠/٢)، والمقتنى في سرد الكنى (٣٢٥٨)كلاهما للذهبي، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٣٧٩/١٢) ط هجر.

وضبطُه: (ضَمْضَم) بضادين معجمتين مفتوحتين، كذا ضبطَه النوويُّ في تهذيب الأسماء (٥٢٥/٢) وقال: لا يعرف له اسم.

(٢) كما في الإصابة لابن حجر (٢٢٧/٧)، وابن فتحون هو الحافظ أبو بكر محمد بن خلف بن سليمان الأندلسي (ت٥١٩هـ) له كتاب الذيل على الاستيعاب، استدرك فيه على ابن عبد البر كثيرا مما أوردَه في كتابه، وله كتاب الأوهام الواقعة لأبي عمر ابن عبد البر.

ينظر ترجمته في: المعجم في أصحاب القاضي الصدفي لابن الأبار صـ(١١٤)، ترجمة (٩٣).

(٣) المغني عن حمل الأسفار (٨٢٥/٢).

الأول: أنه صحابي يكني بأبي ضمضم غير منسوب.

ذكره الحسن البصري، وقتادة بن دعامة في بعض أخبارهما، قاله أبو أحمد الحاكم[1]، وتبعه ابنُ عبد البر[2]، وتعقَّبهما ابن فتحون كما في الإصابة: بأن الصحابة لم يعرفوه كما جاء في الحديث حيث قالوا: ومن أبو ضمضم يا رسول الله؟ قال: فالرجل لم يكن من هذه الأمة، وإنما كان قبلها فأخبرهم بحاله تحريضا على أن يعملوا بعمله. وتردَّد أبو أحمد الحاكم فقال: فلا أدري أهو هو أم غيره؟

الثاني: أنه صحابي اسمه عُلْبة بن زيد الأنصاري:

كما جاء في حديثٍ بمعناه مِنْ عدةِ طرقٍ، سيأتي ذكره في الشواهد، وردَّ ابنُ فتحون هذا القولَ أيضا بروايةٍ للحديث فيها قوله ﷺ: (رجلٌ ممنْ كان قبلَكُم) وهو الصواب والله أعلم.

قلت: إذا علمنا عدم صحة حديث أبي ضمضم علمنا أنه لا طائل من ترجيح أي قول مما سبق، والله تعالى أعلم.

---

(١) في الكنى (ق ٢٤٩/ب – نسخة الجامعة الإسلامية).

(٢) في الاستيعاب (١٦٩٤/٤).

الكلام على علل هذا الحديث

ورد هذا الحديث موصولا ومرسلا، ومرفوعا ومقطوعا، وقد رتبتها على الأبواب التالية:

(١) ورد عن أنس بن مالك ﷺ موصولا، أو عن عبد الرحمن بن عجلان مرسلا.

(٢) ورد عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعا، أو عن قتادة مقطوعا.

(٣) ورد عن قتادة مرسلا، أو عنه مقطوعا.

(٤) ورد عن الحسن مرسلا، أو عنه مقطوعا

(٥) ورد عن أبي عبس بن جبر عن علبة بن زيد، أو أبي عبس بن جبر أن علبة بن زيد.

(٦) ورد من حديث صالح مولى التوأمة عن علبة بن زيد، أو صالح عن زيد بن أبي عبس عن علبة بن زيد.

(٧) ورد عن عمرو بن عوف أن علبة.

(٨) ورد عن أبي هريرة ﷺ موصولا، أو عن أبي صالح مرسلا.

مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية

الباب الأول

ذكر الاختلاف على ثابت عن أنس بن مالك

عَنْ أنسٍ ﷺ قالَ رسولُ اللهِ ﷺ لأصحابه: (أَتَعْجَزُونَ أَنْ تَكُونُواْ مِثْلَ أَبي ضَمْضَمٍ، كانَ إذا أَصْبحَ قال: اللَّهُمَّ إنِّي قَد تَصدَّقتُ بِعِرْضِي على مَنْ ظَلَمَنِي).

هذا الحديث رواه حمادُ بنُ سلمةَ عن ثابتُ بنُ أسلمَ البُنانيُّ، واختلف عليه:

فرواه هانئ بن يحيى[1]، وابنُ عائشةَ[2] عن حمادٍ عن ثابتٍ، عن أنسٍ ﷺ مرفوعًا[3].

---

(1) هانئ بن يحيى، أبو مسعود السلمي بصري، روى عن أبي قحذم الجرمي النضر بن معبد، وزائدة. روى عنه عمرو بن على الصيرفي. قال أبو حاتم: ثقة صدوق، وقال ابن حبان: يخطئ.
ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل (١٠٣/٩)، والثقات (٢٤٧/٩)، ولسان الميزان (١٨٧/٦).

(2) عبيدُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ حفصٍ العَيْشي، من ولد عائشة بنت طلحة بن عبيدالله، روى عن حماد بن سلمة، توفي سنة ٢٢٨هـ، قال أحمد وأبو داود والساجي وابن خراش: صدوق، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة، وقال ابن حبان: كَانَ عَالما بأنساب الْعَرَب حَافِظًا مُسْتَقِيم الحَدِيث.
ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٣٣٥/٥)، والثقات (٤٠٥/٨)، وتهذيب الكمال (١٤٧/١٩).

(٣) أما حديث هانئ: فأخرجه الدارقطني في العلل (٣٨/١٢)،(٢٣٨٤) قال: حدَّثَنا مُحَمَّد بن مخلد، حدَّثَنا عبدالله بن مُحَمَّد بن سِنان السَّعْدي حدَّثَنا هانئ بن يحيى السُّلَمِيُّ، حدَّثَنا حماد بن سلمة، والحسن بن عَجْلان الجَفْرِي، عن

ثابت، عَنْ أنسٍ ﷺ أنَّ رسولَ الله ﷺ: (مَرَّ بِقَومٍ يَرفعونَ حَجرًا فَقالواْ: رسولَ اللهِ مَا أَشَدَّه ! قال: أَلَا أُخْبِرُكُم بِأَشَدَّ مِنه ؟ قالواْ: بلى يا رسولَ اللهِ، قال: رَجلٌ شَتَمَهُ رَجُلٌ فَحَلُمَ عَنْهُ فَغَلَبَ شَيْطَانَه وَشيطانَ صَاحِبِه فَذلِكَ أَشَدُّ مِن هَذا، أَفَلا تَكونواْ مِثْلَ أَبِي ضَمْضَمٍ ؟ قَالواْ: يا رسولَ اللهِ وَمَن كَانَ أَبو ضَمْضَمٍ ؟ قال: كانَ إِذَا خَرجَ مِن مَنزِلِه قال: اللَّهُمَّ إِنِّي تَرَكْتُ عِرْضي لِمَن تَناوَلَ وَشَتَمَنِي فَهُوَ في حِلٍّ).

وأما حديث ابن عائشة: فأخرجه البيهقي في الشعب (٢٦٢/٦) (٧٧٢٨) قال: أَخْبَرَنَا أَبُو نَصْرِ بْنُ قَتَادَةَ، أنا أَبُو عَمْرِو بْنُ مَطَرٍ، أنا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ اللَّيْثِ، نا ابْنُ عَائِشَةَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: أَتَى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَوْمٍ يَرْتَبِعُونَ حَجَرًا، فَقَالَ: " مَاذَا الَّذِي أَرَاكُمْ تَرْتَبِعُونَهُ؟ " قَالُوا: نَرْتَبِعُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى أَشَدِّ النَّاسِ؟ " قَالُوا: وَمَنْ هُوَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: " رَجُلٌ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ، قَالَ: إِنِّي وَهَبْتُ عِرْضِي لِمَنْ شَتَمَهُ "، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَيَعْجَزُ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أَبِي ضَمْضَمٍ؟ " قَالَ: وَمَنْ أَبُو ضَمْضَمٍ؟ قَالَ: " رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ، قَالَ: اللهُمَّ إِنِّي وَهَبْتُ عِرْضِي لِمَنْ شَتَمَهُ ".

(١) ابن العلاء بن حسان بن عمرو القيسي، أبو مُحَمَّد البصري، روى عن هشام، والحمادين، وغيرهم. وعنه ابن المديني، وابن راهويه، وأحمد بن منيع، وغيرهم ؛من الطبقة التاسعة، من صغار أتباع التابعين، توفي سنة ٢٠٥ أو٢٠٧هـ روى له الجماعة، قال ابن حجر : ثقة فاضل له تصانيف. ينظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٢٣٨/٩)، تهذيب التهذيب (٢٥٣/٣)، التقريب(١٩٦٢).

التَّبـــوذكيُّ[1]؛ فرَوَيـــاهُ عـــن حمـــادِ بـــنِ ســـلمةَ عـــن ثابـــتٍ عـــن عبـــدِ الـــرحمن بـــن عَـــجْلانَ[2]

(١) أبو سلمة التَّبُوذَكى- بفتح التاء فوقها نقطتان وضم الباء الموحدة بعدها واو ساكنة ثم ذال معجمة مفتوحة نسبة إلى بيع السماد وقيل غير ذلك، البصري (مشهور بكنيته وباسمه)، من الطبقة التاسعة، من صغار أتباع التابعين، روى عن الحمادين وشعبة وغيرهم، وعنه البخاري وأبو داود وأبو حاتم الرازي وغيرهم توفي سنة ٢٢٣هـ بالبصرة روى له الجماعة، قال ابن حجر: ثقة ثبت.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٢١/٢٩)، تهذيب التهذيب (٢٩٦/١٠)، التقريب(٦٩٤٣).

(٢) البصري تابعي اتفاقا، يُرْسِلُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، روى عن عمر، وعنه ثابت وكثير أبو محمد البصري، روى له البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود، قال ابن حجر: مجهول الحال.

ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير (٣٣٢/٥)، وتحفة التحصيل صـ(٢٠١)، والتقريب (٣٩٤٥).

وهو غير (عبدالرحمن بن عجلان) الكوفي البرجمي الطحان أبو موسى النخعي، روى عن إبراهيم النخعي وعنه الثوري ويعلى بن عبيد ووكيع والفضل بن دكين وغيرهم.

وثَّقه وكيع وابن معين والنسائي وابن شاهين والعجلي وقال أبو حاتم: ما بحديثه بأس.

ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٢٧١/٥)، وجزء " من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال" (٢٦٢)، وتاريخ ابن معين رواية ابن محرز (٣٧٧)، والثقات للعجلي (١٠٥٩)، وتاريخ أسماء الثقات

مرسلًا[1].

(ص١٤٣، ١٤٤)، وتهذيب الكمال (٢٧٨/١٧) وتهذيب التهذيب (٢٠٧/٦) والتقريب (٣٩٤٦). كذا فرق بينهما البخاري.

وجمعهما المزي في التهذيب (٢٧٨/١٧) وقال: هكذا جعلهما البخاري اثنين، ولم يذكر غيره إلا واحدا. وكذا جمعهما الذهبي في الكاشف (٦٣٦/١) وذكر عقبه توثيق النسائي.

قلت: هذا خطأ والصواب أنها اثنين.

قال المزي في تهذيب الكمال (٢٧٨/١٧): وأظن الصحيح ما قاله البخاري وأن الذي روى له هو وأبو داود شيخ بصري والله أعلم.

قلت: لم أجد مَنْ ذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا إلا عند مَنْ خلطَ فجمع البصري والكوفي كالمزيِّ والذهبيِّ والخزرجيِّ في الخلاصة صـ(٢٣١).

(١) أما حديث روح: فعلَّقه البخاريُّ في التاريخ الكبير (١٣٧/١)، والتاريخ الأوسط (٨١/٢) ووصلَه في الأدب المفرد كما في تهذيب التهذيب (٢٥٤/٩)، ومن طريقه أخرجه العقيليُّ في الضعفاء (٩٣/٤)، قال: حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَيَعْجَزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ أَبِي ضَمْضَمٍ؟» ، قَالُوا وَمَنْ أَبُو ضَمْضَمٍ؟ قَالَ: " رَجُلٌ كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي وَهَبْتُ عِرْضِي لِمَنْ شَتَمَنِي، فَكَانَ لَا يَشْتُمُهُ أَحَدٌ إِلَّا وَهَبَ عِرْضَهُ لِمَنْ شَتَمَهُ ".

وأخرجه الدارقطني في العلل (٣٩/١٢)، ومن طريقه الخطيب في الموضح (٢٧/١) قال: أَخْبَرَنَاهُ الْبَرْقَانِيُّ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ الْحَافِظُ حَدثنَا مُحَمَّد بنِ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ به، ولفظه بنحو لفظ البخاري.

تنبيه: هذا الحديث لم أجده في المطبوع من الأدب المفرد للبخاري، فلعله سقط منه.

والصوابُ عن حمادٍ: ما رواه روحٌ والتبوذكي، فهما أوثق وأحفظ، كذا رجَّحَه الدراقطنيُّ والبيهقيُّ والخطيبُ، فهانئٌ وإن كان ثقةً لكن الراوي عنه عبدُ الله السعديُّ، قال الدارقطني: متروك[1].

وأما حديث موسى التبوذكي: فأخرجه أبو داود في سننه كتاب الأدب، باب ما جاء في الرجل يُحِلُّ الرجلَ قد اغتابه (٤٨٨٧) قال: حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا حمادٌ، عن ثابتٍ عن عبدِ الرحمن بنِ عجلانَ، قال: قال رسولُ الله -صلى الله عليه وسلم-: "أيعجزُ أحدكُم أن يكون مِثْلَ أبي ضمضمٍ؟ " قالوا: ومن أبو ضمضمٍ؟ قالَ: "رجُلٌ فيمن كان مِن قبلِكم"، بمعناه، قال: "عِرضِي لمن شَتَمَنِي".

قال أبو داود: رواه هاشمُ بنُ القاسم، قال: عن محمَّد بن عبد الله العَمَّي، عن ثابت، قال: حدَّثنا أنسٌ عن النبيَّ - صلى الله عليه وسلم، بمعناه. قال أبو داود: وحديثُ حمّادٍ أصحُّ.

وقال الذهبي في الميزان (٢٠٥/٦) عن المرسل: وهذا أشبه.

قال ابن حجر في نتائج الأفكار (٤١٧/٢): وتصحيح أبي داود له لأن حماد أثبت الناس في ثابت.

قلت: تصحيحهم لحديث حماد المرسل ليس تصحيحًا للحديث، إنما هو تصحيح نسبي كما هو معلوم، إذ المرسل من أنواع الضعيف، ولذا قال الألباني في تعليقه على أبي داود: ضعيف مرسل.

(١) هو عبدالله بن محمد بن سنان بن الشماخ، أبو محمد السعدي الواسطي القاضي، ويعرف بالروحي نسبة إلى حديثه عن روح بن القاسم، روى عن معلى بن أسد العمى وعبد الله بن رجاء الغداني وأبى الوليد الطيالسي وغيرهم وعنه محمد بن محمد بن سليمان الباغندي والقاضي المحاملي ومحمد بن مخلد الدوري وغيرهم. اتهموه بالكذب ووضْع وسرقة الحديث.

وابنُ عائشة وإن كان ثقةً، لكِنَّ الراويَ عنه جعفرُ بنُ محمدِ بنِ الليثِ الزياديُّ، قال الدارقطنيُّ: ضعيفٌ، مُتَّهمٌ في سماعِه[1].

وعليه فالثابتُ عن حمادِ بنِ سلمةَ قولُه (عن ثابت عن عبد الرحمن بن عجلان مرسلا).

وخالفه محمدُ بنُ عبدِالله العَميُّ[2]، والحسنُ بنُ أبي

ينظر ترجمته في: الكامل (٣٤٠/٢، ٢٦١/٤)، والمجروحين (٤٥/٢)، وتاريخ بغداد (٨٧/١٠)، والكشف الحثيث (ص١٥٦)، والمغني في الضعفاء (٣٥٣/١)، وميزان الاعتدال (١٨١/٤)، ولسان الميزان (٣٣٦/٣).

قال الدرقطني في العلل: ابنُ سِنانٍ هذا؛ بَصريٌّ متروك، ولا يصح هذا القول عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عَنْ أنس، والصواب ما ذكرنا. (ثم ذكر الحديث المرسل).

وقال البيهقي: وَالصَّحِيحُ رِوَايَةُ مَنْ رَوَاهُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَجْلَانَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا.

وعلَّقه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢٧/١) فقال: رَوَاهُ عبد الله بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ السَّعْدِيُّ عَنْ هَانِئِ بْنِ يَحْيَى السُّلَمِيِّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ وَالْحَسَنِ بْنِ عَجْلانَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ.

قال: وَلا يَثْبُتُ ذَلِكَ عَنْ حَمَّادٍ؛ بَلِ الثَّابِتُ عَنْهُ مَا ذَكَرْنَاهُ (يعني وجه الإرسال عن حماد).

(1) سؤالات حمزة السهمي (٢٣١)، سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي (٩٣)، وذكره الذهبي في (المغني في الضعفاء) (١١٦١).

(2) التميمي، أبو مخلد البصري، من كبار أتباع التابعين، روى عن ثابت البناني، وأيوب السختياني ويزيد الرقاشي وغيرهم، وعنه أبو النضر

جعفر[1]؛ فروَياهُ عن ثابتٍ عن أنسٍ ﷺ مرفوعا[2].

هاشم بن القاسم وشبابة بن سوار والعباس بن الفضل روى له أبو داود.
قال ابن حجر: لين الحديث.
ينظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٢٥٤/٩)، والتقريب (٦٠٥٨) وليس هو في تهذيب الكمال.

(1) الحسن بن أبي جعفر - واسم أبي جعفر عجلان، وقيل: عمرو- الجفرى، أبو سعيد الأزدي ويقال: العدوي البصري، من كبار أتباع التابعين، توفي سنة ١٦٧ هـ. روى له الترمذي، وابن ماجه. قال ابن حجر: ضعيف الحديث مع عبادته وفضله.
ينظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٧٣/٦)، وتهذيب التهذيب (٢٢٧/٢)، التقريب (١٢٢٢).

(2) أما حديث محمد بن عبدالله العمي: فعلَّقه أبو داود في سننه كتاب الأدب عقب الحديث (٤٨٨٧)، ووصله البخاري في التاريخ الكبير (١٣٧/١)، وفي التاريخ الأوسط (٨٠/٢)، ومن طريقه ابن عدي في الكامل (٢١٩/٦)، وأخرجه البزار في مسنده (٣٠٢/١٣)، (٦٨٩٢)، والعقيلي في الضعفاء (٩٣/٤)، وأبو يحيى الساجي كما في الغوامض (٤٦٣/١)، والدارقطني في العلل (٣٩/١٢)، والبيهقي في الشعب (٢٦١/٦)، والخطيب في الموضح (٢٦/١)، وابن بشكوال في الغوامض (٤٦٣/١)، وأخرجه الضياء في المختارة (١٤٩/٥، ١٥٠) وابن حجر في نتائج الأفكار (٤١٧/٢) جميعهم من طُرُقٍ عن أبي النضر هاشم بن القاسم.
وأخرجه ابنُ عدي في الكامل (٢١٩/٦) من طريق عبد الملك بن مسرح الحراني.
كلاهما يرويه عن محمد بن عبد الله العمي، عن ثابت به.
قال البزار: لا نعلم رواه عن ثابت إلا محمد بن عبد الله العمي. وقال ابن حجر: هذا حديث غريب.

والصوابُ ما قاله حماد، فهو أثبت الناس في ثابت، وهو أوثقُ مِنْ محمدٍ العَمِّيِّ، والحسنِ مجتمعَيْنِ، وقد صوَّبَ المرسلَ البخاريُّ، وأبو داود والعقيليُّ، والدارقطنيُّ والخطيبُ، ووافقَهُمُ الذهبيُّ وابنُ حجرٍ(١).

قلت: لم يتفرد به العمي، بل تابعه الحسن بن أبي جعفر كما سيأتي.

وعلَّقه البخاري في التاريخ الكبير أيضا (١٣٧/١) عن محمد بن زيد العمي، عن ثابت به.

وجوّز ابنُ حجرٍ في نتائج الأفكار (٣٩٤/٢) أن يكون هذا هو (محمد بن عبد الله العمي)، وأنَّ زيدًا اسمُ جدِّه.

قلت: هكذا نجدهم يذكرون هذا الحديث فيما أنكر على (محمد بن عبد الله العمي)، كما فعلَ ابنُ عدي، والعقيلي وغيرُهما.

وأما حديث الحسن بن أبي جعفر: فأخرجه الدارقطني في العلل (٣٩/١٢) قال: حدَّثَنا مُحَمَّد بن مخلد، حدَّثَنا عبدالله بن مُحَمَّد بن سِنان السَّعْدي، حدَّثَنا هانئ بن يحيى السُّلَمِيُّ، حدَّثَنا حماد بن سلمة، والحسن بن عَجْلان الجَفْرِي، عن ثابت، عَنْ أنسٍ ﷺ أن رسول الله ﷺ: (مَرَّ بِقَومٍ يَرفعونَ حَجرًا فَقالواْ: رسولَ اللهِ مَا أَشَدَّه! قال: أَلَا أُخْبِرُكُم بِأَشَدَّ مِنه؟ قالواْ: بلى يا رسولَ اللهِ، قال: رَجلٌ شَتَمَهُ رَجُلٌ فَحَلُمَ عَنْهُ فَغَلَبَ شَيْطَانَه وَشيطانَ صَاحِبِه فَذلِكَ أَشَدُّ مِن هَذا، أَفَلا تَكونواْ مِثْلَ أَبِي ضَمْضَمٍ؟ قَالواْ: يا رسولَ اللهِ وَمَن كَانَ أَبو ضَمْضَمٍ؟ قال: كانَ إِذَا خَرجَ مِن مَنزِلِه قال: اللَّهُمَّ إِنِّي تَرَكْتُ عِرْضي لِمَن تَناوَلَ وَشَتَمَنِي فَهُوَ في حِلٍّ).

(١) قال البخاري: هذا بإرساله أولى. وقال العقيلي: هذا أولى من حديث محمد بن عبد الله العمي. وقال الدارقطني: الصواب ما ذكرنا (مشيرا إلى رواية حماد هذه).

وقال أبو داود: وحديث حماد أصح. وقال الخطيب: وقول حماد أصح، والله أعلم.

الباب الثاني

ذكر الاختلاف على قتادة عن أنس بن مالك

وأما حديث قتادة عن أنس ﷺ: فقد رواه أبو العوام عمران القطان[1] عن قتادة واختلف عنه؛ فرواه شعيب بن بيان[1]،

وقال الذهبي في المغني في الضعفاء (٥٩٩/٢) في ترجمة العمي: حديث عِرْض أبي ضمضم وصَلَه فأَخْطَأَ.

وقال ابن حجر: وهذا أصح (إشارة للرواية المرسلة)، وقال بعدها: والمحفوظ عن ثابت مرسل.

(1) هو: ابن داور –بالراء في آخره- العمي البصري، من كبار أتباع التابعين، روى عن حميد والحسن البصري ومحمد بن سيرين، وعنه حماد بن زيد وابن مهدي ويزيد بن زريع، توفي بين سنة١٦٠هـ و١٧٠ هـ. روى له البخاري تعليقا، والباقون إلا مسلما.

- ضعَّفَه ابنُ معين - في رواية ابن محرز والدوري وعبد الله بن أحمد عنه– وضعَّفه النسائيُّ وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال الدارقطنيُّ: كان كثير المخالفة والوهم.
- وثقه عفان والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الساجي: صدوق، وقال أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث، وذكره ابن شاهين في الثقات.

وذكر محمد بن عثمان بن أبي شيبة في مسائله عن شيوخه (٢) قال:

[سمعت أبي يقول: قلت لأبي أسامة أخبرني عن أبي العوام عمران القطان كان يذهب إلى شيء من القدر؟ قال: كان عمران القطان من أخص الناس بقتادة، وكانوا يقولون: إنه يميل إليه إلا أنهم لم يثبتوا عليه شيئا]، وأبو أسامة هو حماد بن أسامة.

وقد تحاشا الشيخان حديثه في الصحيحين، (في الأصول والشواهد)، ولم يخرج له البخاري إلا معلقًا في موضوعين ح(٣٥١، ٤١٢٥). قال ابن حجر: صدوق يهم.

قلت: أحسن أحواله أن حديثه يصلح في المتابعات والشواهد، لا سيما في حديثه عن قتادة كهذا الحديث، وقد توبع عليه تابعه معمر بن راشد، أما ما يتفرَّدُ به فلا يحتجُّ به.

ينظر ترجمته في: الثقات للعجلي (١٣٠١)، والضعفاء والمتروكون للنسائي (٤٧٨)، والثقات لابن حبان (٩٨٨٩)، والكامل (١٦٢/٦)، تهذيب الكمال (٣٢٨/٢٢)، وتهذيب التهذيب (١١٥/٨)، والتقريب (٥١٥٤)، وتحرير التقريب (٥١٥٤)، وكشف الإيهام (٤٢١).

(١) ابن زياد بن ميمون الصفار القسملي، روى عن حماد بن سلمة وشعبة بن الحجاج وعمران القطان، وعنه إبراهيم بن المستمر والمهلب بن العلاء، توفي سنة ٢٠٠ وبضع.

قال العقيلي: يحدث عن الثقات بالمناكير، وكاد أن يغلب على حديثه الوهم.

وقال البزار: ضعيف الحديث.

وقال الجوزجاني: يحدث عن الثقات بالمناكير.

وعجبتُ مِنْ صنيعِ الذهبيِّ حيث قال في الكاشف (٢٢٨٣): صدوق، ثم ذكره في ديوان الضعفاء (١٨٨٣)، وميزان الاعتدال (٣٧٨/٣)، والمغني (٢٧٧٣) ذاكرا كلام الجوزجاني والعقيلي.

قلت: لعله أراد بـ(صدوق) العدالة وأما ضبطه (فله مناكير) وهذا الحديث مما أنكر عليه.

فالصواب: أنه ضعيف الحديث.

ينظر ترجمته في: الضعفاء الكبير (١٨٣/٢)، إكمال تهذيب الكمال (٢٧١/٦)، التقريب (٢٨١٠).

عن أبي العوام عن قتادة عن أنس ﷺ مرفوعا[1]. وخالفه حماد بن زيد[2]؛ فرواه عن أبي العوام عن قتادة مقطوعًا، لم يذكر أنسًا ﷺ،

(1) أخرجه عَبدانُ الأهوازيُّ في فوائده كما في نتائج الأفكار (٤١٦/٢)، وعنه الطبرانيُّ في مكارمِ الأخلاقِ (٥٣) عن إبراهيم بن المستمر.

قال الطبراني: حدثنا عَبْدَانُ، ثنا إِبْرَاهِيمُ [ابن المستمر]، ثنا شُعَيْبٌ، ثنا عِمْرَانُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكُونَ كَأَبِي ضَمْضَمٍ» قَالُوا: وَمَنْ هُوَ أَبُو ضَمْضَمٍ؟ قَالَ: " رَجُلٌ كَانَ إِذَا أَصْبَحَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي قَدْ وَهَبْتُ نَفْسِي وَعِرْضِي، فَلَا يَشْتُمُ مَنْ شَتَمَهُ، وَلَا يَظْلِمُ مَنْ ظَلَمَهُ، وَلَا يَضْرِبُ مَنْ ضَرَبَهُ".

وأخرجَه البزار في مسنده (٧٢٩٦) قال: حدثنا إبراهيم بن المستمر به، ولفظه: (أَتَعْجِزُونَ أَنْ تَكُونُوا كَأَبِي ضَمْضَمٍ؟ قَالُوا: يَا رَسولَ اللهِ، وَمَنْ أَبُو ضَمْضَمٍ؟ قَالَ: رَجُلٌ كَانَ إِذَا أَصْبَحَ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي تَصَدَّقْتُ بِعِرْضِي عَلَى مَنْ ظَلَمَنِي، أَوْ نَحْوَ هذا الكلام).

وأخرجه ابنُ السني في عمل اليوم والليلة (٦٥- الأرقم)، وأبو الشيخ في كتاب الثواب كما في نتائج الأفكار (٤١٦/٢) من طريق المهلب بن العوام عن شعيب به، بنحو لفظ إبراهيم. كلاهما (المهلب وإبراهيم) عن شعيب بن بيان عن أبي العوام، عن قتادة، عن أنس ﷺ.

(2) ابن درهم الأزدي الجَهْضَمي، أبو إسماعيل البصري الأزرق، روى عن هشام، وأنس بن سيرين، وأيوب. وعنه روح بن عبادة، والسفيانان، من الطبقة الثامنة من الوسطى من أتباع التابعين، توفي سنة ١٧٩هـ روى له الجماعة. قال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه.

ينظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٢٣٩/٧)، وتهذيب التهذيب (٩/٣)، والتقريب (١٤٩٨).

ولم يرفعْه إلى النبي ﷺ[1].

(1) أخرجه أبو أحمد الحاكم في الكنى (ق٢٤٩/ب- نسخة الجامعة الإسلامية) قال: حدثني عليُّ بن محمد، حدَّثنا محمدُ يعني ابنَ عبدوس، حدثنا صلتُ بنُ مسعودٍ، عن حمادٍ عن الحسنِ وأبي العوام، عن قتادة قال: (قال أبو ضمضم: اللهم إني تَصَدَّقْتُ بعِرضِي على عِبادِك).

قلت: هذا إسنادٌ نظيفٌ.

فعلي بن محمد: شيخ أبي أحمد الحاكم هو علي بن محمد حمشاذ بن سختويه أبو الحسن النيسابوري المتوفى سنة (٣٣٨هـ)، ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢١/١٢) وقال: العدل الثقة الحافظ الإمام شيخ نيسابور. وقال في التذكرة (٦٢/٣): متقن رحَّال.

وقال في تاريخ الإسلام ت بشار (٧/ ٧١٩): قال الحاكم: كان من أتقن مشايخنا وأكثرهم تصنيفًا. وينظر: الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم (٧١١/١).

ومحمد بن عبدوس: ترجمَهُ الخطيبُ في "تاريخ بغداد" (٢/ ٣٨١ - ٣٨٢)، وقال: "كان مِن أهل العِلمِ والمعرِفَةِ والفضل"، ونقل عن ابن المُنادِي، قال: "كانَ مِنَ المَعدُودِين في الحِفظ، وحُسنِ المعرِفة بالحديث، أَكثَرَ النَّاسُ عنه لثِقَتِهِ وضَبطِه، ونَقَلَ عن أحمدَ بنِ كاملٍ القاضي، قال: "كان حَسَنَ الحديث، كثيرَةً".

والصلت بن مسعود: أبو بكر الجحدري، توفي سنة ٢٤٠هـ. روى عنه مسلم في صحيحه حديثًا واحدًا متابعةً ح(٥٥٩).

قال صالح جزرة: ثقة، وقال مسلمة في كتاب «الصلة»: ثقة، وَهِمَ في أحاديث.

قال ابن عدي: قد اعتبرت حديثه فلم أجد فيه ما يجوز أن أنكره عليه، وهو عندي لا بأس به.

وقال العقيلي: له أحاديث وَهِمَ فيها، إلا أنه ثقة.

والصواب: قولُ حمادِ بنِ زيدٍ، الثقة الحافظ، وأما شعيبِ بنِ بيانٍ فكان يحدِّثُ عن الثقاتِ بالمناكير، ومثلُه لا يحتمل تفرُّده فكيفَ إذا خالفَ الثقةَ.

قلت: هو ثقة له أوهام كما قال ابن حجر (٢٩٥٠). فيخشى مما تفرد به عن الثقات.

ينظر ترجمته في: الكامل لابن عدي (١٢٩/٥)، وتاريخ بغداد (٣٤٣/٩)، وإكمال تهذيب الكمال (٣٩٦/٦).

الباب الثالث

ذكر اختلافهم عن قتادة مرسلا أو مقطوعا

واختلف على معمر بن راشد[1] عن قتادة في هذا الحديث:

([1]) الأزدي، توفي سنة (١٥٠هـ) وقيل غير ذلك، وهو من الأثبات إلا أنهم تكلموا في روايته عن قتادة وثابت والأعمش وهشام بن عروة والبصريين.

قال ابنُ أبي خيثمةَ في تاريخه (٣٢٧/١): سمعت يحيى بن معين قال: قال معمر: "جلست إلى قتادة وأنا صغير فلم أحفظ أسانيده".

لكن يقابلُه ما أخرجه البخاري في التاريخ الأوسط (٢/ ١١٥) قال: حَدَّثَنِي أَحْمد بن ثَابت قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن كثير عَن معمر قَالَ: سَمِعت من قَتَادَة وَأَنا بن أَربع عشرَة فَمَا من شَيْء سَمِعت فِي تِلْكَ السنين إِلَّا وَكَأَنَّهُ مَكْتُوب فِي صَدْرِي.

قَالَ ابن أبي خَيْثَمَة أيضا: سَمِعت يحيى بن معِين يَقُول إِذا حَدثَك معمر عَن الْعِرَاقِيّين فخالفه إِلَّا عَن الزُّهْرِيّ وَابْن طَاووس؛ فَإِن حَدِيثه عَنْهُمَا مُسْتَقِيم فَأَما أهل الْكُوفَة وَأهل الْبَصْرَة فَلَا.

قال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل لابنه (٨/ ٢٥٧): معمر بن راشد ما حدث بالبصرة ففيه أغاليط وهو صالح الحديث. قلت: وقتادة من البصريين.

قال الدارقطني في العلل (١٢/ ٢٢١): ومعمرٌ سيءُ الحفظِ لحديثِ قتادةَ والأعمشِ.

قلت: هذا الحديث لم يتفَرَّد به معمر عن قتادة؛ بل تابعه عليه أبو العوام عمران القطان.

ينظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٣٠٣/٢٨)، ومن تكلم فيه وهو موثق (٣٣٧)، ونثل النبال بمعجم الرجال (٣٦٥/٣) به فوائد عزيزة.

فرواه عبدالرزاق [1] عن معمر، عن قتادة مرسلاً عن النبي ﷺ[2].

([1]) ابن همام أبي بكر الصنعاني، روى عن معمر والأوزاعي وابن جريج وغيرهم، وعنه أحمد وابن راهويه وابن المديني وغيرهم، توفي سنة (٢١١هـ)، فيه كلمات تدل على حفظه وإمامته إلا أني وجدتُ في ترجمته ما يدعو للتوقف أمام حديثه هنا موقف الريبة، خاصة فيما خالف عن معمر.

قال النسائي: فيه نظر لمن حدَّث عنه بأخرة.

قال الدَّارَقُطْنِيّ: ثقة، لكنه يخطئ على معمر في أحاديث، لم تكن في الكتاب.

وقال الذهبي في رسالته الماتعة من تكلم فيه وهو موثق (٢١٥): أحد الأعلام احتجوا به وله غرائب ومناكير واحتمل ذلك له، ولا عبرة بقول ابن عباس العنبري إنه لكذاب، قال أبو أحمد ابن عدي - وهو منصف -: حدث بأحاديث في الفضائل لم يوافق عليها، وقال أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه ولا يحتج به. (وذكر قول النسائي والدارقطني).

قال ابن حجر: ثقة حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغيَّر، وكان يتشيع.

ينظر ترجمته: الضعفاء والمتروكين للنسائي (٤٠٠)، وسؤالات أبي عبد الله ابن بكير وغيره للدارقطني (٢٠)، وتهذيب الكمال (٥٢/١٨)، والتقريب (٤٠٦٤).

([2]) أخرجه في تفسيره (٤١٣/١)، ومن طريقه ابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (٤٦٢/١) قال عبد الرزاق: أخبرنا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ} قَالَ: ذُكِرَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شِدَّةُ رَجُلٍ وَقُوَّتُهُ، فَقَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَشَدَّ مِنْهُ؟ رَجُلٌ شَتَمُهُ أَخُوهُ فَغَلَبَ نَفْسَهُ وَشَيْطَانَهُ، وَشَيْطَانَ صَاحِبِهِ»، ثُمَّ قَالَ: «أَيَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ أَبِي فُلَانٍ؟ كَانَ إِذَا أَصْبَحَ» قَالَ: «اللَّهُمَّ قَدْ تَصَدَّقْتُ بِعِرْضِي عَلَى

وخالفَه محمدُ بنُ ثورٍ[1]؛ فرواه عن معمرٍ عن قتادةَ مِنْ قولِه[2].

وأرجحُهُما عندي قولُ ابنِ ثورٍ؛ فهو أحفظُ مِنْ عبدِ الرزاقِ خاصَّةً في معمرٍ، وقد تغيَّر بأخرةَ فلعلَّ هذا مما لم يَضْبطُه[3].

عِبَادِكَ». قلت: الظاهر أن قوله (ثم قال) معطوفة على (فقال) الأولى وعليه فالقائل هو النبي ﷺ.

(1) أبو عبد الله الصنعاني، روى عن ابن جريج، ومعمر وعوف الأعرابي، وعنه محمد بن عبيد، وفضيل بن عياض، وعبد الرزاق، توفي سنة (١٩٠هـ)، وثَّقه ابن معين والنسائي. قال ابنُ أَبِي حَاتِمٍ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْهُ، فَقَالَ: الفَضْلُ، وَالعِبَادَةُ، وَالصِّدْقُ -رَحِمَهُ اللهُ. ينظر ترجمته: الجرح والتعديل (٢٩٠/٥)، وتهذيب الكمال (٥٦١/٢٤).

(2) أخرجه أبو داود في الأدب (٤٨٨٦) قال: حدَّثنا محمدُ بنُ عُبيد حدثنا [محمد] ابن ثور الصنعاني، عن معمر، عن قتادة قال: أيعجِزُ أحدُكُم أن يكونَ مثلَ أبي ضَمْضَمٍ، أو ضَمْضَمٍ، -شك ابنُ عبيد-، كان إذا أصبَحَ قال: اللهمَّ إني قد تصدَّقتُ بعِرْضي على عبادِك).

(3) كذا رجَّحه أبو زرعة، قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٧ / ٢١٧): سمعت أبا زرعة يقول - وسألته عن محمد بن ثور وهشام بن يوسف وعبد الرزاق فقال: ابن ثور أفضلهم. قلت: رجَّحَ الدارقطنيُّ في علله (٢١٨٤)، (١٤٧/١١، ١٤٩): قولَ محمدِ بنِ ثورٍ على قولِ عبد الرزاق في حديثه عن معمر بما يشابه حديثنا، فالحمد الله على توفيقه.

فإن قيل: قال ابن خلفون في كتاب " الثقات " : تكلم في مذهبه ، ونسب إلى التشيع ، وهو عندنا ثقة مشهور حجة ، وثقه أحمد بن صالح والبزار وغيرهما ، وهو أحفظ أصحاب معمر وأثبتهم من أهل صنعاء، وذكر أبو عبد الله الذهلي أصحاب معمر من أهل صنعاء، فقال : كان محمد بن ثور له صلاح وفضل ولم يكن يحفظ، وكان هشام بن يوسف صحيح الكتاب

وعليه فمعمر بن راشد وعمران القطان اتفقا على رواية هذا الحديث على الراجح عنهما، والصواب في رواية قتادة أنها من قوله، ورفعُها عَنْه غيرُ محفوظٍ(١).

الباب الرابع

ذكر اختلافهم عن الحسن البصري مرسلا أو مقطوعا

وأما حديث الحسن البصري مرسلًا: فرواه حمادُ بنُ زيدٍ، واختلف عليه: فقال الصلت بن مسعود: عن هشامِ بنِ حسان، عن الحسن البصري قال: (قال أبو ضمضم: اللهم إني تَصَدَّقْتُ بعِرضِي على عِبادِك)، هكذا مقطوعا عليه، لم يذكر أنسًا، ولا رفعَه إلى النبيِّ ﷺ(٢).

عن معمر ولم يكن يحفظ، وكان عبد الرزاق أيقظهم في الحديث وكان يحفظ. نقله مُغْلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٨ / ٢٦٦).
فالجواب: لعل ذلك فيما ثبت أن عبد الرزاق حدَّثَ به قبل تغيُّره، أما والأمر يحتمل فالريبة قائمة فيما خالف فيه الثقة محمد بن ثور، لاسيما وقد توبع ابن ثور عليه.

(١) قال ابن حجر في نتائج الأفكار: والمحفوظ عن قتادة مقطوع.
وقال: فتحصَّلنا من ذلك على أن الطريقين الموصولين شاذان (يريد طريقي قتادة، وثابت الموصولين) وأن المحفوظ عن قتادة مقطوع، وعن ثابت مرسل.

(٢) أخرجه أبو أحمد الحاكم في الكنى (ق٢٤٩/ب- نسخة الجامعة الإسلامية) قال: حدثني عليُّ بن محمد، حدَّثنا محمدُ يعني ابنَ عبدوس، حدثنا صلتُ بنُ مسعودٍ، عن حمادٍ عن الحسنِ وأبي العوام، عن قتادة قال: (فذكره).

وخالفه محمد بن زياد الزيادي؛ فقال: عن حماد عن هشام عن الحسن، قال: قَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: (أَيَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكُونَ كَأَبِي ضَمْضَمٍ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَنْزِلِهِ قَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي قَدْ تَصَدَّقْتُ بِعِرْضِي عَلَى عِبَادِكَ)[1].

والأصوبُ عن حماد: ما رواه الصلت بن مسعود، إذ هو أوثقُ مِنَ الزياديِّ[2]. ورواية هشام عن الحسن فيها مقال[3].

وقال معمرٌ: عن رجلٍ عن الحسن مرسلا[4]، ولا يَصِحُّ عنه لجهالةِ الراوي عنه.

---

(1) أخرجه ابن قتيبة في عيون الأخبار (٣٩٦/١)، وفي أدب الكاتب (صـ٣٢)، ومن طريقه ابن بشكوال في الغوامض (٤٦٢/١)، قال ابن قتيبة: حدثنا الزيادي به.

(2) فالصلت بن مسعود ثقة ربما وهم، كما في التقريب (٢٩٥٠)، والزيادي صدوق يخطئ، كما في التقريب (٥٨٨٧)، أخرج له البخاري مقرونا، فتعليق الوهم به أولى والله أعلم.

(3) أعني ومع رجحان كونه مقطوعا، لا يثبت؛ فإن هشاما مع ثقته وإتقانه، تكلموا في روايته عن الحسن، ولذا قال ابن حجر: ثقةٌ مِنْ أثبتِ الناسِ في ابنِ سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقالٌ لأنه قيل: كان يرسل عنهما، ينظر التقريب (١٢٢٧).

(4) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٩/ ٧٧) عن معمر، عن رجل، عن الحسن قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ أَنْ يَكُونَ كَأَبِي فُلَانٍ كَانَ إِذَا خَرَجَ» قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِي قَدْ تَصَدَّقْتُ بِعِرْضِي عَلَى عِبَادِكَ فَإِنْ شَتَمَهُ أَحَدٌ لَمْ يَشْتِمْهُ». قلت: كذا لم يسم فيه أبا ضمضم بل قال: "كأبي فلان".

الباب الخامس

ذكر الأحاديث الواردة بتسمية علبة بن زيد ﷺ

جاءت أحاديث عدة تذكر المتصدق بعرضه (علبة بن زيد): وقد ورَدَتْ مِنْ حديثِ: علبة بن زيد، وأبي عَبْسِ بن جبر، وعمرو بن عوف.

الفصل الأول

في ذكر الاختلاف في حديث علبة بن زيد وأبي عبس

أما حديث علبة بن زيد[1]، وأبي عبس[2]: فرواه محمد بن طلحة، وصالح مولى التوأمة، واختلف عنهما:

---

(1) ابْن صيفي الْأَنْصَارِيّ الأوسي الحارثي، من بني حارثة، يعد فِي أهل المدينة، روى عَنْهُ محمود بْن لبيد، وأبو عبس بن جبر، وهو أحد البكائين الَّذِينَ (تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ).

ترجمته في: الاستيعاب (١٢٤٥/٣)، أسد الغابة ط العلمية (٤/ ٧٧)، الإصابة (٤٩٣/٤).

(2) هو عبد الرحمن بن جبر الأنصاري المديني يكنى أبا عبس، صحابي شهد بدرا، كان اسمه في الجاهلية عبد العزى، فسماه رسول الله ﷺ عبد الرحمن، سكن المدينة، روى عنه ابنه محمد، (ت ٣٤ هـ) بالمدينة.

ينظر ترجمته: التاريخ الكبير (٢٤٥/٥)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (٤/ ١٨١١)، والإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٢٢٢).

أما حديث محمد بن طلحة[1]: فرواه إبراهيم بن المنذر الحزامي، وعثمان بن يعقوب، عن محمد بن طلحة،

عن عبد المجيد بن أبي عبس بن محمد بن أبي عبس بن جبر[2]، عن أبيه أبي عبس[3]، عن جده أبي عبس[4].

---

(1) أبو عبد الله التيمي المدني ، روى عن أبيه وعن عبد المجيد بن أبي عبس، وعنه إبراهيم بن المنذر الحزامي، وعثمان بن يعقوب وغيرهما، (ت ١٨٠هـ)، قال أبو حاتم : محله الصدق ، يكتب حديثه و لا يحتج به . وقال ابن حبان: ربما أخطأ. وقال ابن حجر: صدوق يخطئ.
ترجمته في: الجرح والتعديل (٢٩٢/٧)، والثقات (٥٣/٩)، تقريب التهذيب: (٨٥٧/١).

(2) أبو محمد المدني، توفي سنة (١٦٤هـ)، قال ابن سعد: كان قليل الحديث، وقال أبو حاتم: لين، وذكره الذهبي في الضعفاء، ومع ذلك ذكره ابن حبان في الثقات. ولذا قال المعلمي: لم يوثق توثيقًا يعتد به.
ينظر ترجمته: الطبقات الكبرى (٤١٠/٥)، والجرح والتعديل (٦٤/٦)، الثقات (١٣٧/٧) المغني في الضعفاء (٢/ ٤٠٣)، (٣٧٩٤)، ميزان الاعتدال (٢/ ٦٥١)، هامش الفوائد المجموعة (صـ٤٦٦).

(3) أبو عبس بن محمد بن أبي عبس بن جبر الأنصاري، ذكره الحافظ وقال: روى عن أبيه عن جده، روى عنه ابنه عبد المجيد. قال المعلمي: لم يوثق توثيقًا يعتد به.
ينظر ترجمته: التاريخ الكبير (٦٣/٩)، والجرح والتعديل (٤٢٠/٩)، الإكمال لابن ماكولا (٨٩/٦)، هامش الفوائد المجموعة (صـ٤٦٦).

(4) أما حديث عثمان بن يعقوب: فأخرجه الطبراني في المعجم الكبير كما في لسان الميزان (٥٥/٤)، ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٥٩٠)، من طريق عثمان بن يعقوب العثماني ثنا محمد بن طلحة

التيمي، عن عبد المجيد بن محمد بن أبي عبس بن جبر، عن أبيه، عن جده، قال: لما حض رسول الله ﷺ الناس على الزكاة، قال علبة بن زيد الحارثي: اللهم إنه ليس عندي شيء أتصدق به، إلا أعواد عليها شجب من ماء، ووسادة حشوها ليف، اللهم إني أتصدق بعرضي على من ناله من الناس، فأصبح رسول الله ﷺ، فأمر مناديا فنادى: «أين المتصدق بعرضه على الناس البارحة؟» فصمت، ثم أعاد ذلك مرتين أو ثلاثا، ثم قال علبة: فقال رسول الله ﷺ حين نظر إليه: «ألا إن الله قد قبل صدقتك يا أبا محمد» رواه عبد الرحمن بن شيبة، عن محمد بن طلحة، مثله.

وأما حديث إبراهيم بن المنذر الحزامي: فأخرجه أبو أحمد العسكري في تصحيفات المحدثين (٨٣٤/٢)، وابن أبي الدنيا في الإشراف (صـ١٠٢)، وفي مداراة الناس (٩)، ومن طريقه أبو القاسم الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢٤٠٦) من طريق إبراهيم بن المنذر الحزامي، وفيه قَالَ: حَضَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَقَالَ عُلْبَةُ بْنُ زَيْدٍ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: اللَّهُمَّ إِنِّي لَيْسَ لِي مَالٌ أَتَصَدَّقُ بِهِ، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ نَالَ مِنْ عِرْضِي شَيْئًا فَهُوَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ فَلَمَّا كَانَ مِنْ غَدٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيْنَ الْمُتَصَدِّقُ بِعِرْضِهِ الْبَارِحَةَ» ؟ فَقَامَ عُلْبَةُ بْنُ زَيْدٍ فَقَالَ: أَنَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ قَبِلَ اللَّهُ صَدَقَتَكَ».

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤٢٠/١٠، ٤٢١)، وابن عساكر في معجم شيوخه (٢٥٧) واللفظ له، من طريق العباس بن الفضل الأسفاطي، حدثنا إبراهيم بن المنذر: حدثنا محمد بن طلحة: حدثني عبد المجيد بن أبي عبس، عن أبيه، عن جده، عن عُلبةَ بنِ زيدٍ أحدِ بَني حارثةَ رجلٍ مِن أصحابِ النبيِّ ﷺ أنَّه قالَ: اللهمَّ إنِّي تَصدقتُ بِعِرضي على مَن نالَهُ مِن خلقِكَ، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «أينَ المُتصدقُ بعِرضِهِ البارحةَ؟» فقامَ عُلبةُ فقالَ: يا رسولَ اللهِ أنا، قالَ: «إنَّ اللهَ قدْ قبلَ صدقتَكَ». قال ابن عساكر: الحديث حديث غريب.

وبين الرواة عن (إبراهيم بن المنذر) اختلاف لا يضر أهو (عن أبي عبس عن علبة) فيجعل في (مسند علبة)، أم هو (عن أبي عبس أن علبة) فيجعل في (مسند أبي عبس بن جبر).

وعلى كلٍّ فالحديث يدور على محمد بن طلحة وهو صدوق، يكتب حديثه، ولا يحتج به، فلا يُحْتَمل تفرُّدُه، ومثلُه عبدُ المجيدِ ليِّنه أبو حاتمٍ.

وقد وقع تصحيف وزيادة عند البيهقي فقال: عَنْ علبة بْنِ زَيْدٍ، أحد بني حَارِثَةُ، رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: اللهُمَّ إِنِّي تَصَدَّقَتْ بِعِرْضِي عَلَى مَنْ نَالَنِي مِنْ خَلْقِكَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: " أَيْنَ الْمُتَصَدِّقُ بِعِرْضِهِ الْبَارِحَةَ؟ " قَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: " إِنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ قَبِلَ صَدَقَتَكَ ".

قال البيهقي: لَمْ يُقِمْ شَيْخُنَا إِسْنَادَهُ، يُقَالُ لعلبة بْنِ زَيْدٍ: عُيَيْنَةُ بْنُ بَدْرٍ، وَلِعَبْدِ الْمَجِيدِ: عَبْدُالْحَمِيدِ، وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَقَدْ ذَكَرَهَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ مُرْسَلًا وَهُوَ شَاهِدٌ لِهَذَا".

هكذا رواه عن محمد بن طلحة: إبراهيم بن المنذر وعثمان بن يعقوب وعبد الرحمن بن شيبة كلهم عن محمد بن طلحة عن عبد المجيد عن أبيه عن جده أبي عبس ﷺ.

وقد وقع من رواية العباس بن الفضل عن إبراهيم بن المنذر (عن جده عن علبة بن زيد)، فجعله من مسند علبة، والأمر يسير، وهي من العلل الغير قادحة، والكل يدور على راو واحد.

وأخرجه ابن منده في معرفة الصحابة من طريق عبد المجيد كما في إتحاف المهرة لابن حجر (١٤/ ٥٤١)، وهو في الجزء الذي لم يطبع من كتاب ابن منده.

الفصل الثاني

في ذكر الاختلاف على صالح مولى التوأمة

وأما حديث صالح مولى التوأمة[1]: فرواه أبو بكر بن أبي سبرة[2] عن صالح مولى التوأمة، عن علبة بن زيد[3].

---

(1) صالح بن نبهان، أبو محمد المدنى، وهو صالح بن أبى صالح، مولى التوأمة بنت أمية بن خلف الجمحي، روى عن أبي هريرة وابن عباس، روى عنه إبراهيم بن أبي يحيى والسفيانان، (ت ١٢٥هـ)، قال ابن معين: ثقة، وقد كان خرف قبل أن يموت، فمن سمع منه قبل أن يختلط فهو ثبت. قال ابن حجر: صدوق اختلط. قلت: حديثه ضعيف ما لم نتبين سماع الراوي عنه قبل أم بعد.
ترجمته في: الجرح والتعديل (٤١٦/٤)، والكامل (٨٣/٥)، وتهذيب الكمال (٩٩/١٣)، والتقريب (٤٤٨/١).

(2) أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبى سبرة بن أبى رهم القرشي العامري السبري، المدني، من كبار أتباع التابعين، ضعفوه جدًّا، ورموه بالوضع، ترجمته في: تهذيب الكمال (١٠٢/٣٣).

(3) أخرجه البزار في مسنده (٩٥٩-كشف الأستار) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَالِكٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ مَسْمُولٍ، ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي سبرة، عَنْ صَالِحٍ مَوْلَى التَّوْءَمَةِ، عَنْ عُلْبَةَ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: (حَثَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَقَامَ عُلْبَةُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! حَثَثْتَ عَلَى الصَّدَقَةِ، وَمَا عِنْدِي إلا عِرْضِي، فَقَدْ تَصَدَّقْتُ).
قال البزار: علبة هذا رجل مشهور من الأنصار، ولا نعلم له غير هذا الحديث.

وخالفه إبراهيم بن أبي يحيى[1]؛ فقال: عن صالح بن نبهان، عن زيد أبي عبس[2]،

عن علبة[3]. بزيادة واسطة، وصالح بن نبهان هو نفسه مولى التوأمة.

تنبيه: تصحَّفَ في كشف الأستار إلى (أبو بكر بن أبي ياسين)، وصوَّبته من مختصر زوائد البزار لابن حجر (٣٩٤/١)، (٦٥١). قال ابن حجر: محمد بن سليمان ضعيف.

قلت: لم أجد مَنْ علَّقَ التهمة في هذا الحديث بأبي بكر بن أبي سبرة، وهو أولى بها.

(١) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى أبو إسحاق المدني، متروك، ينظر ترجمته: تهذيب الكمال (١٨٤/٢).

(٢) كذا في المطبوع، ولعل المقصود زيد بن أبي عبس بن جبر الأنصاري، يعد في أهل المدينة، روى عن أبيه، وعنه ابنه ميمون بن زيد، ولم أجد فيه جرحا أو تعديلا.

ترجمته في: التاريخ الكبير (٤٠٣/٣)، والجرح والتعديل (٥٦٧/٣)، والثقات (٢٤٩/٤)، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٤١٦٧).

(٣) أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٢٩٨/٢) قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَنْصُورٍ الْكِسَائِيُّ، حدثنا الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَازِنُ، حدثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى، عَنْ صَالِحِ بْنِ نَبْهَانَ، عَنْ زَيْدٍ أَبِي عَبْسٍ، عَنْ عُلْبَةَ بْنِ زَيْدٍ الْحَارِثِيِّ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالصَّدَقَةِ»، فَكَانَ الرَّجُلُ يَأْتِي بِمَا قَدَرَ عَلَيْهِ، فَقَامَ عُلْبَةُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا عِنْدِي مَا أَصَّدَّقُ بِهِ، وَلَكِنْ أَتَصَدَّقُ بِعِرْضِي عَلَى مَنْ آذَانِي، فَقَالَ: «قُبِلَتْ مِنْكَ صَدَقَتُكَ ، فَسَلِمَ عِرْضٌ أَلْقَى كُرْهَهُ».

وكلاهما لا يصح، فالأول يدور على أبي بكر بن أبي سبرة، والثاني يدور على إبراهيم بن أبي يحيى، وكلاهما واهي الحديث، رويا عن صالح مولى التوأمة وقد اختلط فلا يعتد إلا برواية القدماء عنه، وليسوا في هذه الرواية[1].

الفصل الثالث

في ذكر حديث عمرو بن عوف وبيان علته

وأما حديث عمرو بن عوف[2]: فرواه كثيرُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ عَوْفٍ، عن أبيه، عن جدِّه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَثَّ يَوْمًا عَلَى الصَّدَقَةِ، فَقَامَ عُلْبَةُ بْنُ زَيْدٍ فَقَالَ: مَا عِنْدِي إِلا عِرْضِي فَإِنِّي أُشْهِدُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنِّي تَصَدَّقْتُ بِعِرْضِي عَلَى مَنْ ظَلَمَنِي، ثُمَّ جَلَسَ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

(1) ولمعرفة من روَى عن قبل الاختلاط وبعده، ينظر: معجم المختلطين (صـ١٧٠- ١٧٤) لأخي الفاضل محمد طلعت، فقد أجاد وأفاد.

(2) ابن زيد بن ملحة، أبو عبد الله المزني، صحابي، قديم الإسلام، ذكر أبو حاتم بن حبان في الصحابة أنه مات في ولاية معاوية، قال ابن حجر: جاءت عنه عدة أحاديث من رواية كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جده.
ترجمته في: الجرح والتعديل (٢٤٢/٦)، والإصابة (٤٣٤/٧)، وتهذيب التهذيب (٢٩٥/٣)

ﷺ: أَيْنَ عُلْبَةُ بْنُ زَيْدٍ؟"، قَالَهَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاثًا، قَالَ: فَقَامَ عُلْبَةُ، فَقَالَ: " أَنْتَ الْمُتَصَدِّقُ بِعِرْضِكَ، قَدْ قَبِلَ اللَّهُ مِنْكَ)[1].

ولا يثبُتُ ذلك، تفرَّد به كثيرُ بنُ عبدِ اللهِ، وقد اتفقوا على ضَعْفِه[2].

---

(1) أخرجه ابن أبي الدنيا في مداراة الناس (١٠)، والبزار في مسنده (٣٣٨٧)، وابن شاهين كما في الإصابة (٥٤٧/٤)، من طريق كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ به، واللفظ للبزار، ولفظ ابن أبي الدنيا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اغْدُوا عَلَيَّ بِصَدَقَاتِكُمْ» فَغَدَوْا عَلَيْهِ بِصَدَقَاتِهِمْ فَقَالَ عُلْبَةُ بْنُ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ: أَيْ رَبِّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَكَ قَدْ أَمَرَنَا أَنْ نَتَصَدَّقَ، وَلَيْسَ عِنْدِي شَيْءٌ أَتَصَدَّقُ بِهِ، وَإِنِّي قَدْ تَصَدَّقْتُ بِعِرْضِي فَغَدَا النَّاسُ بِصَدَقَاتِهِمْ، وَدَخَلَ مَعَهُمْ عُلْبَةُ بْنُ زَيْدٍ فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَيْنَ الْمُتَصَدِّقُ بِعِرْضِهِ الْبَارِحَةَ» ؟ فَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ قَالَهَا ثَلَاثًا. فَقَامَ عُلْبَةُ فَقَالَ: هَا أَنَذَا بِأَبِي وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ سَمِعْتُ قَوْلَكَ وَلَمْ أَكُنْ تَصَدَّقْتُ بِشَيْءٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بَلَى بِعِرْضِكَ فَقَبِلَهُ اللَّهُ مِنْكَ، بَلَى بِعِرْضِكَ فَقَبِلَهُ اللَّهُ مِنْكَ، بَلَى بِعِرْضِكَ فَقَبِلَهُ اللَّهُ مِنْكَ».

قال الهيثمي في المجمع (١١٤/٣): فيه كثير بن عبدالله، وهو ضعيف.

قلت: بل ضعيف جدا

(2) وكثير بن عبد الله، من كبار أتباع التابعين، روى عن أبيه وعن نافع مولى ابن عمر ومحمد بن كعب القُرَظي، وعنه إسماعيل بن أبي أويس وعبد الله بن وهب ومعن بن عيسى.

رماه الشافعي، وأبو داود بالكذب. وقال أحمد: منكر الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء وأقوال كثيرة كلها في تضعيفه ووهائه أو تكذيبه، قال ابن عبد البر: وَكَثِيرٌ مُجْتَمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ لَا يُحْتَجُّ بِمِثْلِهِ.

إلا أني وجدت للبخاري تسامح في حديث له فقد قال الترمذي: قلت لمحمد في حديث كثير ابن عبد الله عن أبيه عن جده (في الساعة التي ترجى في يوم الجمعة): كيف هو؟ قال: هو حديث حسن إلا أن أحمد كان يحمل على كثير يضعفه، وقد روى يحيى بن سعيد الأنصاري عنه. [تهذيب التهذيب: (٤٦٢/٣)].

ولعله من أجل ذلك ذهب الترمذي إلى تحسين خمسة أحاديث أخرجها له وهي: (٤٩٠، ٥٣٦، ١٣٥٢، ٢٦٣٠، ٢٦٧٧)، فعلق على الأول: حسن غريب، -وهو الذي حسَّنه البخاري آنفا- وعلق على الثاني: حديث حسن، والعمل عليه، وعلى الثالث: حديث حسن صحيح، وعلى الرابع: حديث حسن، وعلى الخامس: حسن.

ولعل من أجل ذلك خفَّفَ القول فيه ابن حجر فقال: ضعيف، أفرطَ مَنْ نسبَه إلى الكذب.

وقد عدَّه الذهبي أمارة على تساهل الترمذي في التصحيح مطلقا كما ذكر ذلك في الميزان (٤٠٧/٣)، فقال: (وأما الترمذي: فقد روى من حديثه: (الصلح جائز بين المسلمين)، وصحَّحه؛ فلهذا لا يَعْتَمِدُ العلماء على تصحيح الترمذي). قلت: هو الحديث الثالث من أحاديث كثير عند الترمذي.

وقد ردَّ هذه التهمة عن الإمام الترمذي جملة وتفصيلا الشيخ نور الدين عتر في كتابه الماتع (الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين) صـ(٢٦٤-٢٩٧) فأطال وأجاد وأفاد.

وخلاصة كلامه عن أحاديث كثير: أن الترمذي لم يخرج له إلا ما كان له شاهد يقويه.

وخلاصة القول في كثير: أنه ضعيف جدا، متروك الحديث، والجرح المفسر مقدم على التعديل، ولعل خفي أمره على البخاري والترمذي، لرواية يحيى بن سعيد الأنصاري عنه، وهو ممن يتحرى في انتقاء

الباب السادس

باب ذكر الاختلاف على أبي هريرة ﷺ

وأما حديث أبي هريرة ﷺ : فرواه سفيانُ بنُ عُيينةَ، واختُلِفَ عنه: فرواه سعيدُ بنُ عبدِ الرحمنِ المخزوميُّ[1]، وعبدُ الله بنُ أيوبَ المُخَرِّميُ[2]، عن

الرجال، ومن علم حجة على من لم يعلم لا سيما، وقد وهَّاه أئمةٌ كبارٌ في هذا الشأن كأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والنسائي والدارقطني، وكذبه الشافعي وأبو داود وغيرهم.

ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٣/ ٢٣٧)، وتهذيب الكمال (١٣٦/٢٤)، تهذيب التهذيب (٣٧٧/٨)، تقريب التهذيب (٨٠٨/١)، وينظر أيضا: لرد تهمة التساهل عن الترمذي، ما ذكره عبد الله بن يوسف الجديع في جزء (كشف اللثام عن طرق حديث غربة الإسلام)، صـ(٢٥- ٢٨).

(١) سَمِعَ: سُفْيان بن عُيَيْنَة، والحَسَن بن زيد بن عليّ بن الحسين، وعبد الله بن الوليد العدني، وجماعة. وَعَنْهُ: الترمذي، والنسائي، ويحيى بن صاعد، وابن خُزَيْمَة، وطائفة. توفي سنة (٢٤٩هـ)

وثقه النسائي وقال في موضع: لا بأس به. قال مسلمة بن القاسم: وهو ثقة في ابن عيينة.

ترجمته في: تهذيب الكمال (٥٢٦/١٠)، تاريخ الإسلام ط بشار (٥/ ١١٤٤)، وإكمال تهذيب الكمال (٣١٩/٥).

(٢) نسبة إلى المخرم -بضم الميم وفتح الخاء المعجمة، وتشديد الراء المكسورة-، محلة ببغداد، روَى عن سفيان بن عيينة، والحكم بن مروان الكوفي، وروح بن عبادة، ويحيى بن أبي بكير، وأبي قَطَن، وأبي بدر، وعثمان بن عمر، وروى عنه ابن الأعرابي. توفي سنة (٢٦٥هـ).

سفيانَ، عن عمرِو بنِ دينارٍ[1]، عن أبي صالح[2]، عن أبي هريرة ﷺ: أنَّ رجلًا مِنَ المسلمينَ قال: (اللهم إنه ليس لي مال أتصدق به فأيُّما رجل من المسلمين أصاب من عرضي شيئا فهو له صدقة، فأوحى الله إلى النَّبِيِّ ﷺ قد غفر له)[3].

قال ابن أبي حاتم: سمعت منه مع أبي وهو صدوق. وقال مسلمة: بغدادي ثقة.

ترجمته في: الجرح والتعديل (٥/ ١١)، والأنساب (١٣٤/١٢)، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٤٨٦/٥).

(١) هو المكي أبو محمد الأثرم، تابعي ثقة ثبت، متفق على توثيقه، وكان شعبة لا يقدم عليه أحدا في الثبت، وكان يقول: ما رأيت أثبت في الحديث منه، وقال ابن عيينة: ثقة ثقة. وسفيان بن عيينة أثبت الناس فيه، (ت ١٢٦هـ).

ترجمته في: تهذيب الكمال (٥/٢٢)، تاريخ الإسلام ت بشار (٣/ ٤٧١).

(٢) ذكوان السمان، من الأئمة الثقات، من أثبت الناس في أبي هريرة، (ت ١٠١هـ).

ترجمته في: تهذيب الكمال (٨ / ٥١٣).

(٣) أما حديث سعيد المخزومي: فأخرجه ابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (٤٦٢/١) قال: أخبرنا أبو محمد بن عتاب وأبو الوليد أحمد بن عبد الله قالا: قرأنا على أبي القاسم حاتم بن محمد قال: حدثنا أبو الحسن أحمد بن إبراهيم بن فراس قال: حدثنا محمد بن إبراهيم الدَّيْبُلي قال: حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار به فذكره. قال سفيان: لا أدري أنبينا محمد ﷺ أو غيره. تعليقا على قوله في الحديث (فأوحى الله إلى النبي).

قلت: هذا الحديث رواه سفيان بن عيينة في جامعه كما في الإصابة (٢٢٨/٧)، وإتحاف المهرة (٥٤١/١٤)، قال ابن حجر: هذا إسناد على شرط الصحيح. وصححه في الإصابة (٥٤٧/٤).

قلت: رجال إسناد ابن بشكوال كلهم ثقاتٌ إلا محمدُ بن إبراهيم الدَّيْبُلي، وعبد الرحمن بن محمد بن عتاب فكلاهما صدوق.

ينظر ترجمتهم: التقريب (٢٣٤٨)، وتاريخ الإسلام (٤٦٤/٧)، وسير أعلام النبلاء (٩/١٥)، (١٨١/١٧)، (٣٣٦/١٨)، (٥١٤/١٩)، وذيل مولد العلماء (١٣٢/١)، ووفيات المصريين للحبَّال صـ(٥١).

وأخرجه أبو أحمد الحاكم في الكنى (ق ٢٤٩/ب)، قال: أخبرنا أبو العباس إبراهيم بن محمد الفرائضي، حدثنا عثمان بن خرزاد، حدثنا سعيد المخزومي، حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رجلا من المسلمين قال: (اللهم إنه ليس لي مال أتصدق به، وإني بذلت عرضي صدقة لله لمن أصاب من ذلك شيئا من المسلمين فأوحي إليه ﷺ أنه قد غفر له).

وإسناد الحاكم كلُّهم ثقات إلا أبو العباس إبراهيم بن محمد الفرائضي، فمجهول لم أجده، ومثلُه يصلح في المتابعات مثل هذا الحديث.

وأما حديث عبد الله بن أيوب المخرمي: فقد أخرجه هو في جزئه (٣) قال: حدثنا سفيانُ بنُ عيينةَ، عن عمرو بنِ دينارٍ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرةَ قالَ: قالَ رجلٌ: (اللهمَّ إنَّه ليسَ لي مالٌ فأتصدقُ بِه، فأيُّما رجلٍ أصابَ مِن عِرْضي شيئاً فهو لَه صدقةٌ، فأَوحى اللهُ إلى النبيِّ ﷺ أَنْ قدْ غُفرَ لَه).

كذا وقع ذكر (أبي هريرة) في هذا الإسناد، كما رواها سعيد المخزومي، وقد طُبع جزء المخرمي ضمن [مجموع فيه مصنفات أبي الحسن ابن الحمامي وأجزاء حديثية أخرى صـ٢٣١].

وخالفهما إسحاق بن إسماعيل الطالقاني[1]، وعبد الرحمن بن يونس[2]، فروياه عن سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي صالح

ومع هذا وجدت ابن الأعرابي في معجمه (١٩٦٥)، والخطيب في الأسماء المبهمة (٢٣٥/١) يرويان هذا الحديث من طريق عبد الله المخرمي، فجعلاه مرسلا دون ذكر أبي هريرة.

فارتبت في المطبوع من هذا الجزء، فطالعات النسخة الخطية وهي ضمن (مجموع رقم ٣٨١٧ عام – مجاميع العمرية ٨١) فوجدت ذكر (أبي هريرة) واضحًا دون لبس، وهذا الجزء برواية أبي الحسن محمد بن أحمد بن رزقويه، عن أبي علي إسماعيل بن محمد الصفار، عن عبد الله بن أيوب المخرمي، وهو نفس الطريق الذي روى منه الخطيب.

وعليه، لم أجد بُدًّا من اعتماد الأصل دون الفرع.

(١) وثقه أبو داود والدارقطني وغيرهما، وقال ابن حبان: مستقيم الحديث جدا، قال ابن حجر: ثقة، تكلم في سماعه من جرير وحده. قلت: أخرج له أبو داود في سننه.

ينظر ترجمته في: الثقات (١١٣/٨)، تهذيب الكمال (٤٠٩/٢)، التقريب (١٢٧/١).

(٢) ابن هاشم الرومي، أبو مسلم المستملي البغدادي، كان مستملي سفيان بن عيينة، (ت ٢٢٥هـ)، قال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم.

ولعله من أجل ذلك لم يرو له البخاري في صحيحه إلا حديثين أولهما في الأصول (١٩٠)، وثانيهما في الشواهد (١٥٥٨)، ومع ذلك قال ابن حجر في الفتح (٣٥٥/١): أحد الحفاظ. ثم قال في التقريب (٦٠٥/١): صدوق طعنوا فيه للرأي.

به مرسلا[1].

والأشبهُ بالصوابِ: قولُ مَنْ وَصَلَه، فهُما أوثقُ وأحفظُ[2].

خلاصة القول على طرق الحديث

(١) ورد عن أنس بن مالك ﷺ موصولا، أو عن عبد الرحمن بن عجلان مرسلا، والصواب أنه مرسل غير قابل للتقوية، والمرسل ضعيف.

(٢) ورد عن قتادة عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعا، أو عن قتادة مقطوعا، والصواب أنه صحيح مقطوعا.

ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٣٠٣/٥)، رجال صحيح البخاري (٤٦٠/١)، وتهذيب الكمال (٢٣/١٨)، تهذيب التهذيب (٥٦٨/٢).

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في الإشراف في منازل الأشراف (٢) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُونُسَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، قَالَ: (قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: اللَّهُمَّ، إِنَّهُ لَيْسَ عِنْدِي صَدَقَةٌ أَتَصَدَّقُ بِهَا ، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَصَابَ مِنْ عِرْضِي شَيْئًا فَهُوَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ ، فَأُوحِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ قَدْ غُفِرَ لَهُ).

وأخرجه ابن أبي الدنيا أيضا في مداراة الناس (١٢) قال: [حَدَّثَنَا أَبُو مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يُونُسَ] به، كذا في المطبوع. وهذا تصحيف والصواب: [حدثنا أبو مسلم هو عبد الرحمن بن يونس]. يدل عليه روايته في الإشراف آنفة الذكر.

(٢) وقد نقلت في ترجمتهما ما يرجِّح ذلك، لاسيما وما تميز به (سعيد بن عبد الرحمن) في (سفيان بن عيينة)، والله تعالى أعلم.

(٣) ورد عن قتادة مرسلا، أو عنه مقطوعا، والصواب أنه صحيح مقطوعا.

(٤) ورد عن الحسن مرسلا، أو عنه مقطوعا، والصواب مقطوعا على ضعف فيه.

(٥) ورد عن أبي عبس بن جبر عن علبة بن زيد، أو أبي عبس بن جبر أن علبة بن زيد، وكلاهما ضعيف لدورانه على ضعيفين[١].

(١) جاء ذكر خبر (علبة بن زيد) في خبر مرسلٍ عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ قال: وَأما علبة بن زيد فخرج مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّى مِنْ لَيْلَتِهِ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ بَكَى وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَمَرْتَ بِالْجِهَادِ وَرَغَّبْتَ فِيهِ، ثُمَّ لَمْ تَجْعَلْ عِنْدِي مَا أَتَقَوَّى بِهِ، وَلَمْ تَجْعَلْ فِي يَدِ رَسُولك مَا يَحْمِلُنِي عَلَيْهِ، وَإِنِّي أَتَصَدَّقُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بِكُلِّ مَظْلَمَةٍ أَصَابَنِي فِيهَا فِي مَالٍ أَوْ جَسَدٍ أَوْ عِرْضٍ. ثُمَّ أَصْبَحَ مَعَ النَّاسُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " أَيْنَ الْمُتَصَدِّقُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ؟ " فَلَمْ يَقُمْ أَحَدٌ، ثُمَّ قَالَ: " أَيْنَ الْمُتَصَدِّقُ فَلْيَقُمْ " فَقَامَ إِلَيْهِ فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " أبشر فوالذي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ كُتِبْتَ فِي الزَّكَاةِ الْمُتَقَبَّلَةِ ! ".

أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٢١٨/٥)، ضمن خبر طويل، من طريق يونس بن بكير عن ابن إسحاق مرسلا. وليس هذا الخبر في المطبوع من رواية يونس بن بكير عن ابن إسحاق، - إذ لم يتم طباعته كاملا- ولم يذكره ابنُ هشامٍ في مختصره والذي هو من رواية زياد بن عبد الله البكائي عن ابن إسحاق. وأورَد محمد بن عمر الواقدي مرسلا في كتابه المغازي (٩٩٣/٣).

(٦) ورد من حديث صالح مولى التوأمة عن علبة بن زيد، أو صالح عن زيد بن أبي عبس عن علبة بن زيد، وكلاهما واه، لدورانهما على هالكين ومختلط.

(٧) ورد عن عمرو بن عوف أن علبة، ولا يثبت لتفرد ضعيف جدا به.

(٨) ورد عن أبي هريرة ﷺ موصولا، أو عن أبي صالح مرسلا، والصواب موصولا على شرط الشيخين.

وأخيرًا فلا تثبت تسمية المتصدق بعرضه (أبي ضمضم، أو علبة بن زيد)، والقصة لها أصلٌ صحيحٌ دون تسمية المتصدق بعرضه من حديث أبي هريرة ﷺ. فهو أسلم الطرق لهذه القصة، وأعلاها إسنادًا.

أخرجها سفيان بن عيينة في جامعه عن عمرو بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ.

فإن قيل: ألا يستحق حديث أنس أن يتقوَّى تبعا لصحَّة القصة عن أبي هريرة ﷺ.

فجوابه: قد بان خطأ من رواه عن ثابت عن أنس ﷺ، وأن الصواب أن ثابتا حينما حدَّث به جعله من روايته عن عبد الرحمن بن عجلان مرسلا عن النبي ﷺ.

فإن قيل: ألا يمكن تقوية حديث عبد الرحمن بن عجلان المرسل: بحديث أبي هريرة فيكون حسنا لغيره.

فجوابه: عبد الرحمن بن عجلان البصري ليس من كبار التابعين حتى يقبل التقوية وهذا أحد شروط المراسيل التي تقبل التقوية، وأحسن ما يقال فيه إن قويناه: (حسن لغيره دون تسمية المتصدِّقِ بعرضِه).

وكذا حديث علبة بن زيد، فأصلَحُ طرقِه من رواية (أبي عبس بن جبر عن علبة بن زيد أو أنَّ علبة)، وفيه ضعيفان، فأعلى ما يقال فيه: (حسن لغيره دون تسمية المتصدق بعرضه).

ومما سبق يُعْلَمُ خطأُ مَنْ صحَّحَ (حديث أبي ضمضم) مطلقًا، ومَنْ ضعَّفَه مطلقًا، وكمثله مَنْ صحَّحَ حديث (علبة بن زيد)، ولا ينفعه ما ورد عن ابن إسحاق أو الواقدي مرسلًا.

وكذا خطأ مَنْ بيَّنَ المبهم في حديث أبي هريرة ﷺ، بحديث أبي ضمضم أو حديث علبة.

والله تعالى أعلى وأعلم، وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد، وعلى آلِه وصحبِه أجمعين.

مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية

خاتمة البحث

يتلخص لنا من هذا البحث المتواضع الفوائد التالية:

- أبو ضمضم ليس من الصحابة على القول الراجح.
- لم تثبت تسميته بعلبة بن زيد ﷺ.
- لقصة أبي ضمضم وعلبة بن زيد أصل من حديث أبي هريرة ﷺ.
- لم يصح مما سبق مرفوعًا إلا حديث أبي هريرة ﷺ، وليس فيه تسمية المتصدق بعرضه.
- لا يصح إيضاح المبهم في حديث أبي هريرة ﷺ، بالأحاديث الأخرى لعدمِ ثُبوتِها.
- فيه مشروعية هذا الدعاء، واستحباب الصَّفِح عمن ظَلم.
- التأني في تحرير أقوال أهل العلم على الرواة.
- التأني في تقوية الأحاديث بمجموع الطرق.

والحمد لله أولا وآخر ظاهرا وباطنا

مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية

فهرس المصادر والمراجع

- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة؛ لأحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور زهير ناصر الناصر، وآخرين، طبع بالتعاون بين مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية، ط١ (١٤١٥هـ).
- الأحاديث المختارة، لضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣هـ)، حققه: عبد الملك بن دهيش، وطبعته مكتبة النهضة الحديثة، بمكة المكرمة، ط١ سنة ١٤١٦هـ.
- أدب الكاتب. ابن قتيبة: أبو محمد، عبد الله بن مسلم الدينوري، (ت: ٢٧٦ هـ) ، تحقيق : على فاعور، وزارة الأوقاف السعودية، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- الأَسَامِي والكُنَى، لأبي أحمد محمد بن محمد الحاكم (ت: ٣٧٨هـ)، تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٤هـ. والنسخة الخطية في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوى، دار الجبل بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
- أسد الغابة فى معرفة الصحابة، لعز الدين بن الأثير الجزري، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ومحمد أحمد عاشور، ١٩٧٠م، طبعة دار الفكر، و طبعة دار الكتب العلمية.
- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: عز الدين علي السيد، مكتبة الخانجي ط٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

• الإشراف في منازل الأشراف، لابن أبي الدنيا عبد الله بن محمد أبو بكر القرشي، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٠م.

• الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي محمد عوض، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، مع حاشية الاستيعاب في معرفة الأصحاب، للعلامة الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

• إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لعلاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي (ت: ٧٦٢هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل محمد، وأبي محمد أسامة بن إبراهيم، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

• الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، للأمير الحافظ أبي نصر علي بن هبة الله جعفر الشهير بابن ماكولا (ت: ٤٨٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: محمد أمين دمج، بيروت، بدون تاريخ.

• الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: لنور الدين عتر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط١، ١٣٩٠هـ.

• الأنساب، لعبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت: ٥٦٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن الهند، ط١، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٢م.

• تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد المرتضى الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، مطبوعات وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، تحقيق:

مجموعة، سلسلة توالت من سنة ١٩٦٥م، وحتى ٢٠٠١م في ٤٠ مجلدًا.

• تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ.

• تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، (١) تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ. (٢) وبتحقيق: بشار بن عواد معروف، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

• التاريخ الأوسط، للبخاري محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، حققه: محمد بن إبراهيم اللحيدان، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

• التاريخ الكبير المعروف بـ: (تاريخ ابن أبي خيثمة) أحمد بن زهير بن حرب ابن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ.

• التاريخ الكبير، للإمام البخاري أبي عبد الله محمد بن إسماعيل (ت: ٢٥٦هـ)، عناية: محمد عبد المعيد خان، دار الفكر، مصورة من الطبعة الهندية.

• تاريخ بغداد أو مدينة السلام، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي(ت: ٤٦٣هـ)، (١) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١٧هـ. (٢) تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢هـ.

• تحرير تقريب التهذيب، لبشار عواد، وشعيب الأرناؤط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.

• تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لولي الدين أحمد بن عبد الرحيم أبي زرعة العراقي (ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩هـ.

• تذكرة الحفّاظ، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدّمشقي (ت: ٧٤٨هـ)، تصحيح تحت إعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دار الكتب العلمية، ١٣٧٤هـ.

• الترغيب والترهيب، لإسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (ت ٥٣٥هـ)، تحقيق أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث – القاهرة، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

• تصحيفات المحدثين، لأبي أحمد العسكري (٣٨٢هـ)، تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية، القاهرة، ط١، ١٤٠٢هـ.

• التعريف بما أفرد من الأحاديث بالتصنيف، المجموعة الأولى، تصنيف يوسف العتيق، ط١ دار الصميعي بالرياض (١٤١٨هـ- ١٩٩٧م).

• تفسير القرآن العظيم للإمام عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق مصطفى مسلم، ط١، ١٤١٠هـ، مكتبة الرشد.

• تقريب التهذيب، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، (١) تحقيق: محمد عوامة، طبعة دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م. (٢) تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.

• التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، (١) تحقيق: مجموعة من الباحثين، الناشر: وزارة الأوقاف المغربية، ابتداء من سنة

١٣٨٧هـ. (٢) تحقيق: أسامة إبراهيم، دار الفاروق الحديثة، ط١، ٢٠٠٨هـ.

• تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ط١، سنة ١٩٩٦م.

• تهذيب التهذيب، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، حيدر أباد، الدكن، ط١، ١٣٢٥هـ.

• تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجّاج يوسف بن عبد الرحمن المزِّي الدّمشقي الشّافعي (ت: ٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

• الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لزين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي (ت ٨٧٩هـ)، تحقيق شادي آل نعمان، ط١، مركز النعمان للبحوث.

• الثّقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت: ٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

• الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية، ط١، ١٤٠٠هـ.

• الجامع الكبير، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، (١) تحقيق: أحمد شاكر (ج١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج٣)، وإبراهيم عطوة (٤، ٥)، وفي آخره: العلل الصغير، للترمذي، دار إحياء التراث العربي، بيروت. (٢) تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٦م.

• الجامع لشعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد العلي حامد، الدار السلفية الهند، ط١، ١٤٠٦هـ.

• الجامع لما في المصنفات الجوامع من أسماء الصحابة الأعلام أو الفضل والأحلام، لأبي موسى الرُّعَيْنيّ (ت٦٣٢هـ)

• الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، مجلس دائرة المعارف بحيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٣٧٣هـ.

• جزء عبد الله بن أيوب المخرمي ضمن [مجموع فيه مصنفات أبي الحسن علي بن أحمد الحمامي ت ٤٩١هـ وأجزاء حديثية أخرى صـ٢٣١]، تحقيق نبيل جرار، ط١، ١٤٢٥هـ، أضواء السلف.

• خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال لصفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري ٩٢٣هـ ، ط٢ ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، بيروت ، ١٣٩٣هـ ، ١٩٧١م.

• دلائل النبوة، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

• ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، لمحمد بن أحمد الذهبي، حققه: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط٢.

• ذيل مولد العلماء ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، تصنيف عبد العزيز بن أحمد الكتاني ت ٤٦٦هـ، تحقيق عبد الله بن أحمد الحمد، ط١، ١٤٠٩هـ، العاصمة.

• رجال البخاري، للكلاباذي (ت: ٣٩٨هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ.

• الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، تصنيف أبي الطيب نايف بن صلاح المنصوري، ط١، ١٤٣٢هـ، دار العاصمة.

• السنن، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تعليق: عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد، ومعه: معالم السنن للخطابي (ت: ٣٨٨هـ)، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

• سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للإمام الدارقطني في الجرح والتعديل وعلل الحديث، تحقيق أبي عمر الأزهري، ط١، ١٤٢٧هـ، دار الفاروق الحديثة.

• سؤالات أبي عبد الله ابن بكير وغيره للدارقطني، تحقيق علي حسن الحلبي، ط١، ١٤٠٨هـ، دار عمار.

• سؤالات الآجري لأبي داود في الجرح والتعديل (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد العمري، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة، ط١، ١٤٠٣هـ.

• سؤالات البرقاني لعلي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، لاهور، باكستان، ط١، ١٤٠٤هـ.

• سؤالات الحاكم (ت: ٤٠٥هـ) لأبي الحسن الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله ابن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

• سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، تحقيق موفق عبد القادر، ط١، ١٤٠٤هـ، المعارف الرياض.

• سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدّمشقي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأناؤوط وحسين الأسد، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٢هـ.

• شعب الإيمان للبيهقي = ينظر: الجامع لشعب الإيمان.

• الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

• الضعفاء والمتروكين، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: بوران الضناوى وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٧م.

• الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد بن منيع الهاشمي المعروف بابن سعد (ت: ٢٣٠هـ)، حققه: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٢١هـ. وأخرى بتحقيق: إحسان عباس، دار صادر ١٩٦٨م.

• العلل الواردة في الأحايث النبوية، للدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م. المجلدات (١ ـ ١١)، وبتحقيق: محمد صالح الدباسي، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٧هـ، المجلدات (١٢ ـ ١٦).

• عمل اليوم والليلة، للحافظ أبي بكر أحمد بن محمد الدينوري المعروف بابن السني (ت: ٣٦٤هـ)، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ. وينظر: عجالة الراغب، وط الأرقم .

• عيون الأخبار لأبي محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري ٢٧٦ هـ، تحقيق منذر أبو شعر، ط١، ١٤٢٩هـ المكتب الإسلامي بيروت.

• غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك ابن بشكوال (ت: ٥٧٨هـ)، تحقيق: عز الدين علي السيد، ومحمد كمال الدين عزيز الدين، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

• فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن باز إلى كتاب الجنائز، ترتيب وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار المعرفة.

• الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، وعبد الوهاب عبد اللطيف، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط١، ١٣٨٠هـ، ١٩٦٠م.

• الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة جدة، ط١، ١٤١٣هـ.

• الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية،١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

• كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

• كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام، تصنيف ماهر الفحل، ط١، ١٤٢٧هـ، دار الميمان.

- الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث، لسبط ابن العجمي (ت: ٨٤١هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط أولى، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
- كشف اللثام عن طرق حديث غربة الإسلام تأليف عبد الله بن يوسف الجديع، ط١، ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد.
- لسان الميزان، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الكائنة بالهند ١٣٢٩هـ، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء، للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت: ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زاهد، توزيع: دار الباز، مكة المكرمة.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدِّين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، تحرير: الحافظين: العراقي (ت: ٨٠٦هـ)، وابن حجر (ت: ٨٥٢هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
- مختصر زوائد مسند البزار، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: صبري أبو ذر، ط١، ١٤١٢هـ.
- مداراة الناس، لأبي بكر ابن أبي الدنيا ت ٢٨١هـ، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، ط١، ١٤١٨هـ، دار ابن حزم.

• مسائل أبي جعفر محمد بن عثمان بن ابي شيبة عن شيوخه في مسائل الجرح والتعديل، تحقيق عامر صبري، ط١، ١٤٢٥هـ، دار البشائر.

• مسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزَّار (ت: ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩هـ

• المسند الصحيح، وهو المشهور باسم (الجامع الصحيح)، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق وترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.

• المصنف، للحافظ أبي بكر عبد الرزّاق بن الهمام الصنعاني (ت: ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي بكراتشي، باكستان، ط١، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.

• معجم الصحابة، لابن قانع (ت: ٣٥١هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، طبعة مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ١٤١٨هـ، ط أولى.

• المعجم الكبير، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، [١] حقَّقه وخرَّج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السّلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة. الأجزاء (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥)، [٢] ودار الصميعي، ط١، ١٤١٥هـ، قطعة من الجزء (١٣)، [٣] تحقيق: فريق بإشراف سعد الحميد، مكتبة الجريسي، ط١، ١٤٢٧هـ، قطعة من الجزء (٢١).

• معجم المختلطين، إعداد: محمد طلعت، ط١، ٢٠٠٥م، أضواء السلف.

• معجم شيوخ أبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، ت ٥٧١هـ، تحقيق وفاء تقي الدين، ط١، ١٤٢١هـ، دار البشائر.

• المعجم في أصحاب القاضي الصدفي (٥٩٤هـ) لابن الأبار، تحقيق إبراهيم الإبياري، ط١، ١٤١٠هـ دار الكتاب المصري.

• المعجم، لابن الأعرابي (ت: ٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسينى، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

• معرفة الثقات، للعجلي (ت: ٢٦١هـ)، بترتيب: السبكي (٧٥٦هـ)، والهيثمي ٧٠٨هـ، تحقيق: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار بالمدينة النبوية، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

• معرفة الرجال عن يحيى بن معين، رواية ابن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٥م.

• معرفة الصحابة، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق ابن منده (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢٦هـ.

• معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ومسعد عبد الحميد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.

• المغازي محمد بن عمر الواقدي، (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق مارسدن جونس، جامعة أكسفورد، ١٩٦٦م.

• المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين زين الدين العراقي (ت: ٨٠٦هـ)، اعتناء: أشرف عبد المقصود، دار طبرية، بالرياض، ط١، ١٤١٥هـ.

• المغني في الضعفاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدّمشقي (ت: ٧٤٨هـ)، حققه: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر.

• المقتنى في سرد الكنى، للذهبى، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.

• مكارمِ الأخلاقِ الطبرانيُّ (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق فاروق حمادة، ط٣، ١٤٠٧هـ دار الثقافة.

• من تُكلِّم فيه وهو موثَّق، لشمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد شكور الماريني، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٦هـ.

• موضح أوهام الجمع والتفريق لأبى بكر الخطيب البغدادي، تحقيق عبد المعطى أمين قلعجى، دار المعرفة بيروت، ط أولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

• ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدّمشقي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.

• نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ.

• نثل النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم فضيلة الشيخ المحدث أبو إسحاق الحويني، لأبي عمرو أحمد الوكيل، دار المحدثين بالقاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.

• وفيات المصريين (٣٧٥- ٤٥٦ هـ) لأبي إسحاق إبراهيم بن سعيد الحبَّال (ت ٤٨٢ هـ)، تحقيق محمود الحداد، ط١، ١٤٠٨هـ، دار العاصمة.

❁❁❁❁❁

فهرس البحث

المقدمة
تمهيد: من أبو ضمضم ؟
الباب الأول : ذكر الاختلاف على ثابت عن أنس بن مالك
الباب الثاني: ذكر الاختلاف على قتادة عن أنس بن مالك
الباب الثالث: ذكر اختلافهم عن قتادة مرسلا أو مقطوعا
الباب الرابع: ذكر اختلافهم عن الحسن البصري مرسلا أو مقطوعا
الباب الخامس: ذكر الأحاديث الواردة بتسمية علبة بن زيد ﷺ
الفصل الأول: في ذكر الاختلاف في حديث علبة بن زيد وأبي عبس
الفصل الثاني: في ذكر الاختلاف على صالح مولى التوأمة
الفصل الثالث: في ذكر حديث عمرو بن عوف وبيان علته
الباب السادس: باب ذكر الاختلاف على أبي هريرة ﷺ
خلاصة القول على طرق الحديث
خاتمة البحث
فهرس المصادر
فهرس البحث